الفصل الثالث :ميزان المدفوعات

لقد بدأت محاسبة التجارة الخارجية في القرنين السادس عشر والسابع عشر على يد التجاريين، الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بالميزان التجاري للدولة الذي يظهر صادراتها ووارداتها من السلع ، نظراً لما يترتب على زيادة قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها، من التزام الخارج بتسوية الفرق في شكل معادن نفيسة تضاف إلى الرصيد الذي تملكه الدولة منها مما يزيد من ثروتها وقوتها.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات Balance of Payments

يعرف على انه السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في احد الدول والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، ولعل الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي قد يتسبب في إحداث تغيرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد، فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية ، ولهذا فإن ميزان المدفوعات هو واحد من أكثر القوائم الاحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد ، فهو يبين كم من السلع والخدمات يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وما إذا كان البلد يقترض من أو يقرض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن احصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية عادة (البنك المركزي) قد أضافت إلى أو خفضت من احتياطاتها من العملة الأجنبية.

ويتم تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هي تدفق السلع والخدمات بين الدول، بالنسبة للسلع فهي تمثل المعاملات المنظورة Visible Transactions ، حيث ينقسم إلى السلع(الاستهلاكية) المعمرة مثل السيارات والثلاجات وغيرها ، وغير المعمرة مثل الغذاء والدواء والملابس وغيرها (والسلع الانتاجية) الآلات والمعدات وغيرها (والمواد الأولية) المعادن ، المواد الخام الزراعية وغيرها،أما المعاملات غير المنظورة (Invisible Transactions) فيقصد بها الخدمات مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها، وأخيراً الأصول المالية مثل الأسهم والسندات التي يتم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية).

والأساس النظري الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر فالمفروض أن لكل عملية تتم مع العالم الخارجي قيدين متساويين في القيمة : أحدهما دائن والآخر مدين ، فعملية تصدير سلعة مثلاً هي قيد دائن في ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين في الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلاً بنفس القيمة في حالة(المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية ، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يساوى تماماً مجموع القيود المدينة ، أي أن كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة.

Scanné avec CamScanner

ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة ، بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة ،وغالباً ما تستخدم إشارات(-،+) في الجداول الرسمية المنشورة ، وفي بعض احصاءات موازين المدفوعات تستخدم عبارات(مدفوعات)و(متحصلات) كمترادفات (لمدين ودائن) على التوالي، وسوف نعرض مثالين لكي نوضح كيفيه تسجيلهما في الميزان:

1-أحد المصدرين الجزائريين قام بتصدير ما قيمته 500 دولار من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة وحصل في المقابل على تحويل حسابه الجاري في أحد البنوك في نيويورك بنفس المبلغ ، يتم تسجيل هذه المعاملات كالآتي:

البيان	الدائن	المدين
صادرات الملابس الجاهزة	+500	
زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الخارج		-500

2 -إذا قامت أحدى الشركات الجزائرية لإدارة الأوراق المالية بشراء أسهم من شركةIBM وذلك بمبلغ 30 ألف دولار وقامت بسداد هذا المبلغ من خلال السحب من حسابها الجاري في بنك نيويورك وإضافة المبلغ إلى حساب شركة IBM في نفس البنك، فإن هذه المعاملات يتم تسجيلها على النحو التالي:

البيان	الدائن	المدين
واردات أصول مالية (أسهم) استثمارات طويلة الأجل في الخارج		-30000
انخفاض الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الخارج	+30000	

لاحظ أن واردات الأصول المالية (الأسهم والسندات) تعامل على أنها استثمارات طويلة الأجل في الخارج وأن الطريقة التي تم بها تحويل هذه المعاملات هي انخفاض رصيد الشركة الجزائرية لإدارة الأوراق المالية لدى بنك نيويورك وزيادة رصيد شركة IBM، وكان من الممكن أن يتم تمويل هذه الصفقة من خلال أسلوب آخر، فعلى سبيل المثال قيام الشركة الجزائرية لإدارة الأوراق المالية بإضافة مبلغ 30 الف دولار إلى حساب شركة IBM لدى البنك الخارجي الجزائري، في هذه الحالة فإن التحويل بهذه الطريقة يؤدى إلى زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الداخل ، ويصبح القيد في هذه الحالة كما يلى:

البيان	الدائن	المدين
استثمارات طويلة الأجل في الخارج		-30000
زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الداخل	+30000	

ولبيان ما يجري قيده في ميزان المدفوعات، يجب معرفة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية، التي تنشئ حقوقا وديونا دولية، وهذه المعاملات هي:

Scanné avec CamScanner

- **تصدير واستيراد السلع المادية** : يشمل هذا البند الصادرات "فوب" تحت الجانب الدائن، والواردات "سيف" تحت الجانب المدين، ويعتبر هذا البند من أهم البنود في ميزان المدفوعات، ويسجل عادة إحصائيات الجمارك، وهو ما يطلق عليه الصادرات والواردات المنظورة، ويتألف منها الميزان التجاري، لأنه بمثابة بيان للحقوق والديون الناجمة عن السلع المنظورة.

- **تصدير واستيراد الخدمات الاقتصادية**: مثال ذلك خدمات نقل الركاب وشحن السلع، التي تقدمها سفن بلد ما إلى بلد آخر، وخدمات المؤسسات المصرفية والمالية، كإصدار القروض وعمليات الخصم، التي تستلزم دفع العمولة، وخدمات التأمين وعمليات التوكيل والدلالة والعمولة، وغير ذلك من الخدمات.

- **مصروفات السفر أو السياحة**: يمثل هذا جميع المدفوعات والمتحصلات من السلع والخدمات، التي تقدمها دولة ما إلى الأجانب، أثناء إقامتهم بها أو العكس، فإذا زار البلد "س" سائحون أجانب، فإن البلد "س" يقدم لهم بضائع وخدمات، وتسجل المصروفات التي ينفقها الأجانب في الدولة أثناء إقامتهم بها سواء أكانت هذه الإقامة بغرض السياحة أو العمل أو الدراسة أو العلاج في الجانب الدائن "المقبوضات" من ميزان المدفوعات، كما يسجل في الجانب المدين " المدفوعات" المصروفات التي ينفقها مواطنو البلد "س" خارج الدولة، والتي تشمل نفقات سفرهم وإقامتهم في الخارج.

- **إيرادات الاستثمار** :يمثل هذا البند إيرادات استثمارات الدولة في الخارج، وإيرادات استثمارات الأجانب في الدولة، كإيرادات الأوراق المالية الأجنبية، والودائع بالبنوك الأجنبية، وفوائد القروض الخارجية والعقارات وأرباح فروع الشركات في الخارج، وأرباح الاستثمارات المباشرة، وهي المشروعات التي يسيطر المستثمرون الأجانب على نشاطها وسياستها

- **الذهب غير النقدي**:يخصص هذا البند لتسجيل صادرات وواردات الذهب غير النقدي، فضلا عن المعاملات المتعلقة بالذهب بين المقيمين والسلطة النقدية في دولة ما، ذلك أن الاحتياطات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية، تزداد تبعا لشراء السلطات النقدية الذهب من القطاع الخاص، وتقل تلك الاحتياطات في حالة شراء القطاع الخاص للذهب من السلطات النقدية ، والمقصود بالذهب غير النقدي، هو الذهب الذي يتم التعامل به كأية سلعة أخرى، بعيدا عن السلطات النقدية، ويسجل في الجانب الدائن من هذا البند قيمة مشتريات السلطات النقدية من الذهب غير النقدي سواء أكان من الخارج أم من القطاع الخاص في الداخل، ومن الطبيعي أن تحويل الذهب غير النقدي، إلى ذهب نقدي مملوك للسلطات النقدية، أو تحويل الذهب النقدي المملوك للسلطات النقدية، إلى ذهب غير نقدي، يجب أن يظهر في ميزان المدفوعات على أساس أنه يؤثر على الأصول الاحتياطية للدولة في حساب رأس المال – بالزيادة أو النقص – حسب الحالة لأن الذهب غير النقدي لا يظهر كاحتياطي نقدي للدولة، بينما يظهر الذهب النقدي ذلك

- **النفقات الحكومية**: ويشمل هذا البند النفقات الحكومية، التي تنفقها حكومة الدولة في الخارج، أو التي تنفقها حكومات الدول الأخرى في الدولة، وذلك بالنسبة للسلع والخدمات، كمصروفات السلك الدبلوماسي

Scanné avec CamScanner

– **الخدمات الأخرى**: تظهر تحت هذا البند الإيرادات والمدفوعات الأخرى، التي تمثل التأمين على غير الصادرات والواردات والعمولات المختلفة، ونفقات الإعلان والأفلام وغير ذلك من الأغراض

– **التعويضات والهدايا والمساعدات المالية** : ويطلق على هذه التعويضات والهدايا والمساعدات والهبات اسم (مدفوعات من جانب واحد)، لأنها تستدعي انتقال رأس المال من جهة واحدة، هي جهة البلد الذي يرسله دون أن يقوم أي التزام على عاتق البلد المرسل إليه برده في المستقبل أو بدفع فوائد وأرباح عنه

– **حركات رؤوس الأموال**: يعتبر انتقال رؤوس الأموال وسيلة لخلق حقوق وديون بين طرفي الالتزام، أي بين الدولة التي صدرت رؤوس الأموال، والدولة التي استوردتها، إذ تترتب ديون لمصلحة الدولة صاحبة الأموال المستثمرة، وتترتب ديون بذمة الدولة التي توظف فيها هذه الأموال أو القروض، ويدرج تحت هذا البند القروض والالتزامات، وتحويل قيمة الأوراق المالية ورأس المال الوارد والمصدر لغرض الاستثمار.

– **حركات الذهب النقدي**: يسجل تحت هذا البند حركات الذهب النقدي، والأرصدة الثنائية المتعلقة باتفاقات الدفع وتسديد الحصص في صندوق النقد الدولي، سواء أكان في ذلك الجزء المسدد بالذهب أم الجزء المسدد بالعملة المحلية للدولة، والالتزامات من قبل الصندوق، كما أنه قد يرسل من بلد لآخر لتسديد عجز في ميزان المدفوعات، وفي هذه الحالة يكون انتقال الذهب حركة موازنة مثل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

ثانيا: أقسام ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين هما قسم المقبوضات أو الدائن من جهة والمدفوعات أو المدين من جهة أخرى، فالمقبوضات تعادل دوما المدفوعات، أي أن ميزان المدفوعات يجب دائما أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية، فالعمليات التي تدرج في ميزان المدفوعات، تتفق مع ما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، حيث أن كل عملية تتضمن جانبين: جانب مدين وجانب دائن، فالصادرات – على سبيل المثال – تدرج في الجانب الدائن، والجانب المدين لها هو الزيادة في الاحتياطي النقدي للدولة، بما يعادل قيمة هذه الصادرات، أو زيادة التزامات المستوردين الأجانب في حالة عدم سداد قيمة هذه الصادرات نقدا، أما الواردات فتدرج في الجانب المدين، والجانب الدائن لها هو نقص في الاحتياطيات النقدية في حالة دفع القيمة نقدا، أو زيادة المديونية من قبل المصدرين الأجانب في حالة سداد القيمة بالائتمان، والقيود في ميزان المدفوعات لا تدرج كالقيود المحاسبية، وإنما تدرج بشكل آخر، حيث يوجد جانبان: جانب المقبوضات ويدرج به البنود المختلفة للمقبوضات، سواء أتم التحصيل نقدا أم عن طريق تخفيض الالتزامات، أو عن طريق حقوق للدولة المصدرة الخ...، وجانب المدفوعات سواء أتم الدفع نقدا أم عن طريق زيادة الالتزامات، أم عن طريق الدولة الخ...

نفرض أن مؤسسة جزائرية، صدرت بضاعة إلى عميل لها في تونس، بقيمة مليون د.ج ، فهذه الصفقة تستدعي تسجيل عمليتين في حساب ميزان المدفوعات لكل من الدولتين، فتسجيل الجزائر يسجل في الطرف الدائن، وفي تونس تسجل صفقة الاستيراد في طرف المدفوعات، إلا أننا قلنا بأن للصفقة جانبان في كل بلد، فتسجيل القيد الثاني في الجزائر في جهة المدفوعات، يتوقف على

Scanné avec CamScanner

كيفية تمويل صفقة التصدير، فإذا دفع المستورد التونسي قيمة البضاعة مما يملكه من الدينارات الجزائرية، فتكون مادة المدفوعات بالنسبة للجزائر، هي عبارة عن خروج رأس مال بما يعادل هذه القيمة، وإذا اشترى العميل التونسي البضاعة بعملة تونسية، كان قد دفعها في بنك تونسي لمصلحة المصدر الجزائري، فهذه العملية أيضا تتضمن خروج رأس مال أو صفقة (مدفوعات) تقابل وتساوي صفقة الأصول، وإذا كان المصدر الجزائري قد منح القيمة إلى عميله التونسي، فمادة المدفوعات في هذه الحالة هي "منحة" وهكذا...

ذكرنا بأن ميزان المدفوعات ينقسم إلى قسمين، وهما قسم المقبوضات من جهة، والمدفوعات من جهة أخرى، وفيما يلي تقسيم أساسي لميزان المدفوعات يسهل كثيرا في الدراسة النظرية أو العملية المتعلقة به، وهذا التقسيم يتكون من ثلاث زمر رئيسية هي: ميزان العمليات الجارية، وميزان العمليات الرأسمالية، وميزان التسويات الرسمية

يشمل ميزان العمليات الجارية على جميع الصفقات، التي تنشأ عنها إضافة إلى الدخل الوطني، إذا كانت في طرف المقبوضات أو استهلاك (نقص) في الدخل الوطني إذا كانت في طرف المدفوعات، ومن المعلوم أن الإنتاج (أو الدخل) الوطني يساوي ما يلي: نفقات الاستهلاك الخاصة، ونفقات استهلاك الحكومة، مضافا إليها: نفقات الاستثمار الثابتة، مضافا إليها: الزيادة في المخزون، مضافا إليها: قيمة الصادرات من البضائع والخدمات، مطروحا منها قيمة المستوردات من البضائع والخدمات، وتمثل الفقرة الأخيرة من حساب الدخل الوطني الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

ويتضمن حساب ميزان العمليات الرأسمالية، جميع التغيرات في الالتزامات المالية للدولة موضوع البحث أمام الدول الأخرى.

ويفصل عادة حساب الذهب عن حساب البضائع المستوردة والمصدرة، لما له من وظيفة نقدية في النظام المصرفي، وفي ميزان المدفوعات.

أما حساب السهو والخطأ ، فما هو إلا مادة لتأمين التوازن الحسابي عمليا في ميزان المدفوعات.

1- ميزان الحسابات الجارية

يشتمل هذا الحساب، كما سبقت الإشارة إليه، على الصفقات الدولية التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان في الدخل الوطني، خلال فترة السنة الجارية ويشمل هذا الميزان:

أ- الميزان التجاري: ويسجل الحقوق والديون، المتعلقة بتصدير واستيراد السلع، ويسمى أحيانا بميزان التجارة المنظورة، لأنه يشير إلى حركات السلع المادية التي تعبر الحدود، ويعتبر الميزان التجاري رابحا (موافقا) عندما تزيد قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ويعتبر خاسرا (غير موافق) عندما يحصل العكس، على أنه مما تجب الإشارة إليه أن التفرقة بين الميزان التجاري الموافق، والميزان التجاري غير الموافق، هي فكرة اقتصادية قديمة يرجع أصلها إلى سياسة التجاريين، الذين كان من مبادئهم الأساسية أن تحصل الدولة على فائض من معاملاتها التجارية على شكل معادن نفيسة، وذلك بتصدير أكبر ما يمكن، واستيراد أقل ما يمكن من السلع، والواقع أن تصدير السلع إلى الخارج، ما هو إلا مجرد وسيلة للحصول على المنتجات الأجنبية، كما أن جمع المعادن النفيسة لغرض اكتنازها في الدولة، لا يمكن أن يكون في حد ذاته ذا فائدة كبيرة بالنسبة للدولة، فإذا صرفنا النظر عن الفائدة المحدودة لهذه المعادن في الصناعة، فإن فائدتها تكاد تكون قاصرة على تمكين الدولة من استيراد ما تحتاج إليه من الخارج

Scanné avec CamScanner

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الصادرات والواردات المنظورة التي يشملها الميزان التجاري لا تمثل –رغم أهميتها– سوى عنصر واحد فقط من معاملات الدولة مع العالم الخارجي، وقد يكون الميزان التجاري لدولة ما "غير موافق" ومع ذلك تعوض مديونيتها في حركة التجارة الظاهرة عن طريق دائنيتها في المعاملات المستترة (أو غير المنظورة)، وبناء على ذلك فإن مجرد كون الميزان التجاري "غير موافق" لا يصح أن يؤخذ دليلا على الحالة الاقتصادية في البلاد، بل الواقع أن الميزان التجاري "غير الموافق" قد يكون في بعض الظروف في مصلحة الدولة، إذا كان لها رؤوس أموال كثيرة مستثمرة في الخارج وتدر عليها فوائد سنوية كبيرة، كما أنه يكون في ظروف أخرى أمرا لا بد منه لتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول النامية، التي تنف ذ برامج استثمارية واسعة النطاق للتنمية الاقتصادية.

ب– ميزان الخدمات: ويسجل الحقوق والديون الناشئة عن تبادل الخدمات بأنواعها المختلفة، (خدمات البنوك، ورسوم الموانئ، وشركات الطيران وشركات الملاحة البحرية، والممرات الدولية وخدمات النقل، والعمولات التجارية، والأرباح والعوائد المتعلقة بمرور وإقامة السواح الأجانب، أو الطلبة الاجانب الذين يتلقون العلم في البلاد وينفقون فيها أموالا ترد إليهم من بلادهم الأصلية)، بالإضافة إلى ريع الاستثمارات في الخارج (فوائد رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، كفوائد الأسهم والسندات التي يمتلكها المواطنون)، والأجور المحصلة من غير المقيمين، والهبات الممنوحة من الأجانب (غير المقيمين) ورواتب الممثلين الدبلوماسيين، وكذلك إرساليات أو حوالات المهاجرين لأقاربهم في الدولة، ويطلق على هذا الميزان ميزان التجارة غير المنظورة

2– ميزان العمليات الرأسمالية:

وهو يسجل الحقوق والديون الناشئة عن انتقال الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال بصفة عامة، مع التمييز بيمن المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل.

وتتمثل المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل في شراء الأسهم والسندات الأجنبية، أو القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج، وتقيد القروض الأجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات التي يأتي الأجانب لإقامتها برؤوس أموالهم ، في الجانب الدائن في حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية، تتدفق إلى داخل البلد والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين أو الحكومة، وكذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات في دول أجنبية، فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد، تقيد في الجانب المدين في حساب رأس المال.

والقسم الثاني من حساب العمليات الرأسمالية يخص حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، التي لا تتم بصفة تلقائية، فتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد في الجانب الدائن، أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في الجانب المدين، حيث أن تنقلات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تنشط إذا كانت إجراءات الرقابة على النقد الأجنبي، لا تحظر هذا النوع من العمليات لتحقيق أغراض عدة منها:

– إذا كان سعر الخصم مرتفعا في دولة أجنبية، إذ يكثر حينئذ تحويل الأموال الوطنية إلى أموال بعملة هذه الدولة، لشراء الأوراق التجارية الواجبة الدفع بها، والانتفاع بالسعر العالي للفائدة

Scanné avec CamScanner

- لغرض المراقبة ويحدث عند توقيع الأفراد تخفيض قيمة عملتهم الوطنية، إذ يكثر طلب تحويل العملة الوطنية إلى أموال تودع في البلاد الأجنبية.

ويراد برؤوس الأموال قصيرة الأجل، أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب، أو التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة، ومثال النوع الأول الودائع الجارية، ومثال النوع الثاني الودائع لأجل، وأذونات الخزانة والأوراق التجارية وغيرها من أدوات الائتمان

3- ميزان التسويات الرسمية:

يقيس ميزان التسويات الرسمية التغير في الإلتزامات السائلة واللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال السنة، وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزتها من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة ، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي (FMI) ، وزيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب ، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة، هما عنصران دائنان (+)، بينما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب ، والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية هما عنصران مدينان(-) .

ثالثا: العجز والفائض في ميزان المدفوعات:

كثيرا ما نتحدث أو نقرأ عن توازن ميزان المدفوعات أو اختلال ميزان المدفوعات ، دون أن نتبين بوضوح معنى هذا اللفظ أو ذاك ، والواقع أن ميزان المدفوعات قد يبدو في مظهره متوازنا ، وهو يخفي في طياته اختلالا جوهريا ليس بالضرورة في الميزان ذاته ، بل في الهيكل الإقتصادي للدولة ، الذي يعكسه الميزان في معاملات هذه الدولة مع العالم الخارجي ، وقد يبدو من نظرة سطحية أن ميزان المدفوعات مختل ، وهو في حقيقة الأمر أبعد ما يكون عن ذلك ، فما هو المقصود فعلا بالتوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات.

للرد على ذلك يمكننا أن نفرق بين التوازن الحسابي لميزان المدفوعات ، والتوازن الاقتصادي بكل ما في هذه الكلمة من معنى فحينما يقال بأن هناك عجزا أو فائضا في ميزان المدفوعات ، فإن الاقتصاديين يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية ، أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا، وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في الذهب النقدي ، ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية ، والأصول الأجنبية (قصيرة الأجل) وموارد صندوق النقد الدولي ، وغير ذلك من عناصر الاحتياطات الدولية ، يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية – أي يحدث تعادل أو تكافؤ حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات – ومثل هذا التوازن الحسابي يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي ، الذي يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها ، فالتوازن الحسابي هو "توازن حتمي" لا بد أن يتم ، أما التوازن بالمفهوم الاقتصادي فله ظروف خاصة يتحقق فيها ، فإن لم تتوفر هذه الظروف فلن يتحقق.

Scanné avec CamScanner